

الفصل السادس

قضايا اقتصادية وقانونية

يعد هذا الفصل- أكثر من أي فصل آخر- استعراضاً سريعاً لبعض القضايا التي هي في غاية التعقيد، مع ملاحظة أننا لم نحط بكل تلك القضايا بل لم نحاول القيام بذلك، وما سيرد في ثنايا هذا الفصل يعكس وجهة نظري الشخصية، التي أرى أنها في حاجة لمراجعة مستمرة مع مرور الوقت، وإن كنت أمل أن تظل الأفكار الأساسية التي تحملها وجهة النظر هذه مطروحة كما هي.

إن المكتبات الرقمية تتطور في ظل عالم تشابكت فيه قضايا المستفيدين والمحتوى والتقنية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المحيطة بتلك القضايا، ومن ثم فإن دراسة أي من هذه القضايا لا ينبغي أن تتم بمعزل عن القضايا الأخرى، بل ينبغي دراستها في سياق شامل ينظر إليها جميعاً، فكل من صناعة النشر وعالم المكتبات تحكمهما قواعد عمل وأعراف قطعت سنين طوال حتى صارت على النحو الذي نراها عليه اليوم، ومع اتساع مجال النشر الإلكتروني وانتشار المكتبات الرقمية، تسارعت وتيرة التغيير في ممارساتها التجارية وفي الإطار القانوني الذي يحكمها.

وحيث إن التقنية هي القاعدة أو الركيزة الأساسية للمكتبات الرقمية، فإن البعض يعلق آماله على الحلول الفنية التقنية لتتكفل بحل جميع المشكلات، في حين يعتقد البعض الآخر بأن حل كل شيء يكمن في سن قوانين جديدة، وأرى أن كلا الرأيين غير موفق؛ فالتقنية يمكن أن تسهم في تقديم الحلول،

المكتبات الرقمية

وليس بمقدورها أن تحل جميع القضايا القانونية والاجتماعية، كما أن تغيير القوانين قد يفيد لكن إيجاد القوانين الضعيفة أسوأ من عدم وجود القوانين؛ فالقوانين تكون فاعلة إذا كانت تصوغ إطاراً يفهمه الناس، ولديهم من الاستعداد ما يدفعهم لتقبل هذا الإطار، وبالمنطق نفسه، يمكن القول بأن النماذج التجارية للمعلومات الإلكترونية لن تجدي ما لم تتوافق معها مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالموضوع. وعليه فإن التحدي الحقيقي يتمثل في إيجاد أعراف اجتماعية للإفادة من المعلومات أو استخدامها شريطة أن تكون مفهومة ومقبولة من قبل الشريحة الكبرى من الناس بشكل عام، فإذا استطاعت هذه الأعراف أن تتيح لعدد معقول من الناس إمكانية أداء أعمالهم، وكان ذلك موضع ملاحظة الآخرين، فسيتلو ذلك الأطر الاقتصادية والقانونية.

القضايا الاقتصادية :

يتسم عالما المكتبات والنشر بأنهما من مجالات العمل ذات الطابع التجاري الكبير؛ فهناك مصانع ضخمة تنتج المعلومات ومواد التسلية من أجل الكسب المادي، مثل المواد الفيلمية للتحقيقات المصورة، والصحف وصور الإعلانات التجارية، والروايات، والكتب الدراسية، وبرمجيات الحاسب الآلي، والتسجيلات الموسيقية وغيرها. وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه الصناعات تشكل ٥% من إجمالي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام ١٩٧٧م وصلت ميزانية مكتبات جامعة هارفرد إلى أكثر من خمسين مليون دولار، وبلغ عدد من يعملون بتلك المكتبات إلى ما يقرب من ألف موظف. أما مكتبة الكونجرس فيبلغ عدد موظفيها نحو ٤٥٠٠ موظف،

وتمثل شركة "تايم وارنر Time Warner" وغيرها من دور النشر قوى كبرى في الأسواق العالمية للأسهم. وفي عام ١٩٩٦م دفعت شركة "تومسون Tomson corporation" ما يزيد على ثلاثة بلايين دولار لشركة "ويست بلشنج West publishing"، كما تقدر أسهم شركة "ياهو Yahoo" المعروفة بأكثر من ذلك، رغم ضآلة أرباحها.

وتتبع اهتمامات الناشرين بوضع الإطار التجاري والقانوني للمعلومات المباشرة المتاحة على الإنترنت من رغبتهم في تحقيق مكاسب هائلة من ناحية، والخوف من ضياع تلك المكاسب من الناحية الأخرى، وتأتي تلك الرغبة من اعتقاد هؤلاء الناشرين أنه بإمكانهم تحقيق مبالغ ضخمة من الأموال من وراء المعلومات الإلكترونية إذا استطاعوا معرفة السبيل إلى ذلك. أما الخوف فمصدره أن صور التغييرات الاقتصادية ستقضي على مصادر الدخل التقليدية، وستؤدي إلى زوال المنظمات، وإلى فقدان الكثيرين لوظائفهم؛ وهو خوف - على أية حال له ما يبرره تماماً لدى المختصين في مجال الحاسب الآلي؛ فمعظم الشركات التي حققت نجاحاً في أحد أجيال الحاسبات الآلية منيت بالفشل في الجيل الذي يليه، حيث إن شركات الحاسبات المركزية Mainframe، مثل يونيفاك Univac، وسي دي سي CDC، وبورجس Burroughs، وهني ويل Honeywell، اختفت وحلت محلها شركات الحاسبات الصغيرة Minicomputer، كما أن الشركات التي تخصصت في هذا النوع من الحاسبات، مثل شركة "برايم prime"، ووانج Wang، وداتا جنرال Data General لم تستطع أن تقاوم الانتقال إلى صناعة الحاسبات الشخصية، كما لم تعمر طويلاً أوائل الشركات المتخصصة في

هذا النوع، كما هو الحال مع معظم رواد البرمجيات، بل إن شركة آي بي إم IBM فقدت سطوتها على السوق، وهنا نتساءل: هل ستشهد المعلومات الإلكترونية المصير نفسه؟، فالناشرون ومنتهدو خدمات المعلومات ممن هيمنوا على الأسواق التقليدية قد لا تكون لهم الريادة بالضرورة في الأسواق الجديدة.

وأياً ما كان نوع الشركة، كبيرة أم صغيرة، تجارية أم غير ربحية، فإن عليها أن تغطي تكاليفها، فكل مرحلة من مراحل إنشاء المكتبات الرقمية، وتوزيع خدماتها واستخدامها والإفادة منها، تكلف الكثير. فالكتاب والمصورون والقائمون على صف الحروف والمصممون والمحررون، كل أولئك يريدون مقابلاً عن جهودهم في إنتاج المعلومات. وفي كثير من الأحيان، وإن لم يكن جميعها، يكون هذا المقابل مالياً؛ فالناشرون وأمناء المكتبات والأرشيفيون وباعة الكتب ووكلاء الاشتراكات، والمتخصصون في الحاسب الآلي، جميعهم يطمحون إلى الكسب المادي، وإلى الآن ليس ثمة إجماع على أفضل طريقة لدفع قيمة المعلومات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت، بل إن كل طريقة ممكنة يتم إخضاعها للتجريب تقريباً. ودون الدخول في تفاصيل، يمكن تقسيم تلك الطرق إلى فئتين: فئة ترتبط بالوصول المتاح مجاناً (حيث يتحمل منشئ أو منتج المعلومات التكلفة)، وفئة ترتبط بالوصول المقيد restricted access (حيث يدفع المستفيد أو مكتبته مقابلاً عن الوصول إلى المجموعات).

لقد أشرنا في الفصل الخامس إلى تنوع دوافع المهتمين بالمكتبات الرقمية والنشر الإلكتروني، ولاحظنا على وجه التحديد كيف أن منتج المكتبات الرقمية

المعلومة قد تكون له أهداف مالية تختلف عن تلك التي تكون لناشرها، وعندما تكون دوافع منتج المعلومة مالية بالدرجة الأولى فإنها تنفق تمام الاتفاق مع دوافع الناشر، وهي الحصول على العائد وكسب الربح، لكن السؤال هو: ما نصيب كل منهما من ذلك العائد؟ فإذا كان دافع منتج المعلومات غير مالي، بينما يركز الناشر على تغطية التكاليف، أو تحقيق الأرباح لأصحاب الأسهم، فقد تتعارض الأهداف فيما بينهما.

والجانب الجدير بالاعتبار بالنسبة للويب، أن هناك قدراً هائلاً من المواد الجيدة متاحة مجاناً دون أية تكاليف يتحملها المستفيد. ولقد سبق أن تنبأ الكثيرون بأن "الوصول المتاح مجاناً open access" قد يحد من جودة المواد المتاحة على الويب، بينما الواقع اليوم يقول غير ذلك؛ فهناك قدر لا يستهان به من المعلومات عالية الجودة متوافرة على الشبكة ويتحمل تكلفتها ويشرف على صيانتها منتجوها. وباستعادة الأحداث الماضية فليس في ذلك ما يثير الدهشة، لأن كثيراً من منتجي المعلومات وموزعيها يرغبون في نشر ما لديهم من معلومات وإطلاع الآخرين عليها، كما أن لديهم استعداداً لأن يتحملوا تكلفة ذلك على حسابهم الخاص. ومن أمثلة من يستثمرون مواردهم الخاصة في إتاحة ما لديهم من مواد مجاناً دون قيود أولئك الباحثين الراغبين في كسب اعتراف الغير بتميزهم في مجالهم، وكذلك الهيئات الحكومية، وشركات الدعاية والإعلان، والهواة، وغيرهم ممن يشعرون في ذلك بالترويج عن النفس.

وكلما كانت الرغبة في نشر الأعمال والإفادة منها على نطاق واسع هي الدافع الأساسي لمنتجها، كان الوصول المتاح مجاناً هو خيارهم المفضل، لكن

لابد من إيجاد المصدر الذي يعمل على تدبير الموارد المالية اللازمة للحفاظ على هذه المجموعة وصيانتها، وهنا تبرز "المنح" كأحد مصادر التمويل المهمة، حيث يعتمد مشروع بيرسيوس Perseus project بصورة كبيرة على المنح المقدمة من المؤسسات. وفي مكتبة الكونجرس تتولى إدارة المنح والصناديق المالية الداخلية تمويل مشروع "الذاكرة الأمريكية American Memeory"، و "برنامج المكتبة الوطنية الرقمية The National Digital Library Program". صحيح أن المنح المقدمة عادة ما تكون قصيرة الأجل، إلا أنه يمكن تجديدها، كذلك يتلقى مشروع "أرشيفات لوس ألاموس للطباعة الإلكترونية los Alamos E-Print Archives" منحة سنوية من "المؤسسة الوطنية للعلوم National Science Foundation"، كما يتلقى مشروع "نت لب Netlib" منذ بدايته تمويلاً من "هيئة مشاريع الأبحاث المتقدمة للدفاع المعروفة بداربا DARBA"، والخلاصة أن التمويل عن طريق المنح لهذه المكتبات الرقمية يتخذ شكلاً مؤسسياً بمعنى أنه يتم عبر هيئات ومؤسسات.

وتوفر شركات البحث عن المعلومات على الإنترنت مثل: "ياهو Yahoo، وإنفوسك Infoseek، وليكوس Lycos، الوصول المتاح للجمهور، معتمدة في ميزانيتها على الإعلانات، وقد أعادت هذه الشركات استكشاف النموذج المالي الذي تستخدمه شركات الإعلانات التليفزيونية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فشبكات التليفزيون تتحمل تكاليف إعداد البرامج وتوزيعها مجاناً للمشاهدين الجالسين في بيوتهم دون أن يدفعوا ثمناً مباشراً لها، والتي تدفع تكلفة هذه البرامج هي الشركات المعلنه عن منتجاتها.

ومن النقاط الفاصلة في مسيرة المكتبات الرقمية ظهور برامج البحث

عن المعلومات على الإنترنت، وقد حاولت بعض شركات تقديم الخدمات أن تفرض رسوماً شهرية على تلك الخدمات لكن "مايكل مولدين Michael Mauldin" صاحب شركة ليكوس Lycos أصر على إتاحة الوصول المفتوح للجميع، وانشغل بالبحث عن مصادر ربح بديلة، وحيث أن شركته كانت تقدم تلك الخدمة مجاناً، فإن الشركات المنافسة لم تجرؤ على فرض أية رسوم نظير الخدمة نفسها. وهاهي اليوم خدمات البحث على الإنترنت مفتوحة أمام الجميع. وبعد أن عاش اقتصاد تلك الشركات بعض السنوات العجاف، بدأت تحقق أرباحاً من الإعلانات، ومن منح التراخيص لدعم الوصول المتاح مجاناً إلى خدماتها.

ويهتم الباحثون اهتماماً خاصاً بنشر بحوثهم على نطاق واسع، وتلجأ كثير من هيئات البحوث إلى الاستعانة بمواردها الخاصة لصيانة مواقع الويب، فهذه المواقع تنشر كثيراً من البحوث العلمية الأصيلة التي تنشر لأول مرة، أما سلاسل مسودات الإنترنت The Internet Draft series التي توليها ائتلاف المعلومات الشبكية Coalition for Networked Information (CNRI) فيتم تمويلها بطريقة مختلفة؛ حيث تعطي رسوم حضور اجتماعات لجنة العمل الخاصة بهندسة الإنترنت Internet Engineering Task Force (IETF) كرواتب للقائمين على إدارة منشورات هذه اللجنة، ويتاح الوصول المجاني لكل هذه المعلومات.

وتعد الإدارات الحكومية مصدراً آخر على قدر كبير من الأهمية من مصادر المجموعات المتاحة مجاناً على الإنترنت؛ فهي تقدم كثيراً من المعلومات لفترات زمنية قصيرة الأمد (مثل بيانات تتبع الأعاصير التي تقدمها

هيئة الأرصاد الوطنية)، لكن كثيراً من مجموعاتها (مثل مجموعة المعاهدات الدولية التي يشرف عليها مركز الالتزام التجاري Trade Compliance Center بوزارة التجارة) لها قيمة طويلة الأمد.

وهناك جهات خاصة تقوم بإتاحة مجموعات مكتباتها الخاصة مجاناً، ومنها مجموعات رائعة مخصصة لبعض الأنشطة الرياضية والهوايات وأندية الهواة. وهناك من المجموعات الشعرية ما ينشرها أصحابها بشكل خاص، أو الروايات التي ينشرها مؤلفوها على الإنترنت، وقيام منتج المعلومة بتحمل تكاليف إنتاجها وإتاحتها ليس بالأمر الجديد. بل يمكن القول بأن ما سيكون عرضة للاستخفاف في نشر الكتب على اعتبار أنه نوع من الغرور، يمكن أن يكون في الغالب مصدراً للمجموعات الرائعة المتاحة على الإنترنت.

وعندما يرغب ناشر إحدى مجموعات المكتبات الرقمية في تحصيل عائد من المستفيدين، يقوم بتقييد عملية الوصول إلى تلك المجموعة، بحيث لا يتسنى للمستفيد الوصول إلى مواد تلك المجموعة إلا بعد أن يدفع المقابل المالي لذلك. ويقتصر تناولنا في هذا الفصل على الممارسات التجارية، أما الوسائل الفنية المتبعة لإدارة الوصول إلى المعلومات فسنتناولها في الفصل القادم.

لقد جرت العادة على أن تعتمد صناعة نشر الكتب والدوريات على ما يدفعه المستفيدون، وعند بيع نسخة من كتاب إلى مكتبة ما أو قارئ معين، فإن العائد يوزع على الموزع والناشر والمؤلف وغيرهم من المساهمين في إخراج الكتاب، وكذلك الحال مع الأفلام السينمائية؛ حيث تُغطى تكاليف

الإنتاج والتوزيع من قبل المشاهدين وذلك من خلال بيع التذاكر في العروض السينمائية واستئجار أشرطة الفيديو. وإذا ما انسحب ذلك على المعلومات المتاحة على الإنترنت نصل إلى القول بفرض رسوم على الإفادة منها، وهو ما يحدث مع معظم المستخدمين من خدمات الاستشارات القانونية التي يقدمها موقعاً ليكسيس Lexis وويسلو Weslaw، حيث يقومون بدفع مبلغ مالي يحدد حسب عدد ساعات إفاذتهم من تلك الخدمة. وهناك وسائل بديلة جُربت لوضع رسوم على المعلومات المتاحة على الإنترنت يتم بمقتضاها تحديد التكلفة حسب الإفادة في ساعات الذروة (والتي قد تحدد بعدد الحاسبات التي يمكنها الوصول للمعلومة أو بأقصى عدد للمستخدمين منها في آن واحد)، إلا أن هذه الوسائل في ظل وجود اتفاقيات أو بروتوكولات الويب والإنترنت تحمل في طياتها شيئاً من التكلف أو التصنع.

ومن البدائل الأخرى أن يتم فرض رسوم حسب طبيعة المحتوى المرسل للمستخدم، إذ يتيح بعض الناشرين الوصول إلى نص إحدى المقالات مقابل رسم معين قد يصل إلى عشرة دولارات يتم تحصيلها عن طريق بطاقة الائتمان، إلا أن التعامل عن طريق هذه البطاقات لا يلقى ترحيباً من المستخدم ويزيد من تكلفة هذه العملية. من هنا برز الاهتمام بإجراء بحوث لإعداد نظم الدفع الآلي automatic payment نظير المعلومات الموصلة عبر الشبكات، وتهدف هذه النظم إلى إيجاد خدمة تسديد الرسوم على الإنترنت تسمح بتعاملات آمنة الجانب من ناحية، ومنخفضة التكاليف لعمليات التحويل من ناحية أخرى، والأمل من ذلك هو تشجيع المنظمات الصغيرة على تقديم خدمات عبر شبكة الإنترنت دون الدخول في تعقيدات خدمات التسديد

الخاصة. وإذا ما تم التوصل إلى مثل هذه النظم فإنها ستساعد على إيجاد مجلدات ضخمة من سجلات التعاملات الصغيرة جداً. وفي الوقت الذي تظهر فيه المواد المادية (مثل الكتب) في صورة وحدات ثابتة، فإنه يمكن ظهور سوق للوحدات الصغيرة من المعلومات الإلكترونية.

ويعد مفهوم نظم الدفع الآلي في الوقت الحاضر تصوراً خيالياً في الأساس، فالشكل السائد لتسديد قيمة مواد المكتبة الرقمية هو الاشتراك فيها، أي تسديد مبالغ مالية مجدولة ومحددة مقابل الوصول إلى مجموعة من المواد، أما الاستخدام المفتوح فمسموح به طالما تم مراعاة بعض الضوابط المعقولة. وقد وضعت مجلة "ول ستريت Wall Street Journal" نظام بيع جيد تباع بمقتضاه اشتراكات فردية تمكن المستفيد من الدخول على إصدارتها المتاحة على الإنترنت. كما تقدم الكثير من كبريات دور النشر العلمي للمكتبات اشتراكات في دورياتها الإلكترونية. كما أن بعض الجمعيات مثل "جمعية حرفيي استخدام الحاسبات Association for Computing Machinery" تباع اشتراكات للمكتبات ولأعضاء الأفراد. وقد بدأت بعض المكتبات الرقمية - التي أشرنا إليها في فصول سابقة - نشاطها وهي تعتمد على المنح، ثم تطورت بشكل تدريجي حتى وصلت للاكتفاء الذاتي في مواردها باعتمادها على الاشتراكات، وقد سار على هذا النهج كل من مشروع جستور JSTOR، واتحاد الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية Inter-university Consortium for Political and Social Research.

ومرة أخرى يقدم لنا التليفيزيون هنا نموذجاً جديراً بالاهتمام؛ فقد كان
المكتبات الرقمية

للتليفزيون الأمريكي تجربة مع بديلين للعائدات الربحية من الإعلانات، تمثل أولهما في الدفع مقابل المشاهدة، وهو ما يستدعي من المشاهدين أن يدفعوا لكل برنامج يشاهدوه على حدة، إلا أن هذا الأسلوب قد أوجد سوقاً له وضعه اللائق لكنه لم يكتب له الانتشار الواسع. وأما البديل الثاني فهو ما تستخدمه شركات الكابل Cable Companies في مطالبة المشاهدين بتسديد اشتراك شهري لقاء مجموعة من البرامج، وقد حقق هذا النموذج العملي الثاني نجاحاً باهراً.

ويبدو أن مستخدمي المكتبات الرقمية، كشأن مشاهدي التليفزيون، يرحبون بدفع رسوم معروفة ومنظمة؛ فالتسديد عن طريق الاشتراكات له مزاياه بالنسبة لكل من الناشر والمستخدم. كما أن المكتبات والمستخدمين يعرفون التكاليف سلفاً، ولذلك يستطيعون وضع ميزانيتهم على نحو دقيق، كما أن الناشرين يعرفون حجم العائدات المتوقعة، ويرون أن الاشتراكات بالنسبة لهم تعوض أحد عيوب نظام التسعير القائم على الإفادة useo based pricing، بمعنى أن المواد التي تلقى طلباً مكثفاً تحقق أرباحاً طائلة، في حين أن المواد المتخصصة التي يقل الطلب عليها ليست بهذا الوضع.

ويعد نموذج الدفع عن طريق الاشتراكات subscription form of payment مصدر جذب للمكتبات، لأنه يشجع على الاستخدام على نطاق واسع، فالمكتبات تطمح إلى رؤية مجموعاتها موضع استخدام مكثف من قبل القراء وبأدنى قدر من العوائق. وقد ذلت المكتبات الرقمية كثيراً من العوائق المتأصلة في واقع المكتبات التقليدية، وسيكون من المؤسف وضع عوائق جديدة من خلال التسعير القائم على الاستخدام.

وهناك عامل اقتصادي يجعل المعلومات الإلكترونية تختلف عن غيرها من أشكال النشر التقليدية، وهو أن التكلفة تكاد تكون واحدة في كلا النوعين، سواء وجد من يستفيد من تلك المواد أم لم يوجد، حيث يتكرر كثير من المهام المرتبطة بإنتاج المواد، بما في ذلك عمليات الجذب والاختبار والتحرير والتصميم وتنسيق المواد في صيغ معينة، سواء كان المنتج في صورة مطبوعة أو صورة إلكترونية. إلا أنه في حالة المعلومات الرقمية تتضاءل تكلفة التوزيع بمجرد أن يتم إعداد النسخة الأولى من المادة؛ أي أن التكلفة من وجهة النظر الاقتصادية تكاد تكون ثابتة تماماً، كما أن التكلفة الهامشية تكاد تقترب من الصفر. ونتيجة لذلك فما أن تحقق مبيعات المادة الرقمية مستوى يغطي تكاليف إنتاجها، حتى تصبح كل المبيعات التالية بمثابة أرباح صافية، وما لم يتم تحقيق هذا المستوى، فإن هذه المادة يكون محكوماً عليها بالخسارة.

وفي حالة المواد ذات الطابع المادي (مثل الكتب والأقراص الموسيقية المدمجة أو الصور) يكون الأمر طبيعياً أن تضع ثمناً لكل نسخة مادية ملموسة؛ حيث يكلف إنتاج كل نسخة منها مبلغاً من المال، ويستشعر المشتري أن هذه التكلفة تنعكس بصورة من الصور في سعرها. أما في حالة المعلومات الرقمية، فإن من يقتنيها لا يتسلم شيئاً ملموساً في يديه، وهو أحد الأسباب التي تجعل من التسعير القائم على الإفادة غير ملائم. ويمكن القول إن الاشتراكات تتناسب مع التكلفة الثابتة نظير الإفادة من المواد في مقابل التكلفة الثابتة لإنتاج تلك المواد.

ومن العوامل الاقتصادية الأخرى التي تفرق بين النشر الإلكتروني

والنشر التقليدي، أن التسعير في النشر الإلكتروني يجب أن يستوعب تكاليف التغيير، صحيح أن تكاليف النشر الإلكتروني والمكتبات الرقمية باهظة حالياً، إلا أنها ستكون أرخص من تكاليف النشر التقليدي على المدى البعيد. وينبغي على المنظمات التي تريد دخول هذا المجال أن تواصل أنشطتها التقليدية، كما عليها في الوقت ذاته أن تضع استثماراتها في التقنية الحديثة رغم ارتفاع تكاليف النظم الجديدة، وبرغم أن حجم استخدام التقنية الحديثة لا يزال محدوداً نسبياً.

إن كثيراً من الإصدارات الإلكترونية، هي إصدارات لمواد صدرت في شكل مطبوع، وعندما يحدد الناشر سعر الإصدارات الإلكترونية، فإنهم يرغبون في معرفة مدى تأثير مبيعات الإصدارات الإلكترونية على مبيعات نظائرها من الإصدارات المطبوعة، فمثلاً عندما يتاح قاموس معين على الخط المباشر، فكيف سيؤثر ذلك على مبيعات هذا القاموس في متاجر بيع الكتب؟ وعندما تتاح إحدى المجلات على الخط المباشر، فكيف سيؤثر ذلك على عدد اشتراكات الأفراد فيها؟ وبعد مرور عشر سنوات على تجارب النشر الإلكتروني، لم تزل الدلائل في طور التشكيل، ومن الصعوبة بمكان إيجاد دليل ثابت يحتكم إليه عند نشر إصدار معين. أما على المستوى الاقتصادي العام فمن الواضح أن المعلومات الإلكترونية غدت مصدراً هاماً يعمل له حساب في ميزانيات الاقتناء بالمكتبات، والإصدارات الإلكترونية والمطبوعة غالباً ما تتنافس بشكل مباشر من أجل كسب الرهان المالي الوحيد، فإذا تيسر لأحد الناشرين أن تكون عائداته من المعلومات الإلكترونية أكبر، فمن الممكن أن يكون ذلك على حساب الإصدارات المطبوعة. ولعل هذا التحول المالي من المواد المطبوعة لصالح الإصدارات المكتبات الرقمية

الإلكترونية يعد أحد القوى الضاغطة على الناشرين كي يتحولوا إلى النشر الإلكتروني.

وثمة بعض الأمثلة المثيرة والتي تتجسد في خدمات المعلومات الثانوية مثل: المستخلصات الكيميائية Chemical Abstract، والمحتويات الجارية Current Contents، اللتين غيرتا محتوياتهما الأساسية إلى حد ما منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين، حيث كانت السيادة فيهما للمواد المطبوعة أما الآن فالغلبة فيهما للإصدارات الرقمية والمتنوعة، وقد برع الناشر في تقديم بدائل كثيرة من خدماتهم لكل من المستفيدين والمكتبات مثل الأسطوانات المدمجة، والأشرطة الممغنطة، والخدمات المتاحة على الخط المباشر، والمجلات المطبوعة. وعلى أي ناشر يتخلف عن السوق الإلكتروني أن يتوقع تراجعاً ثابتاً في إيراداته، حيث سيجذب هذا السوق الميزانيات التي كانت تنفق من قبل على شراء الإصدارات المطبوعة.

ومن حسن حظ أمناء المكتبات والناشرين أنهم غير ملزمين بالدفع لواحدة من أكثر مكونات المكتبات الرقمية كلفة وهي الشبكات ذات الأغراض العامة للحاسبات الشخصية The general purpose networks of personnel computers التي تقوم المؤسسات بتركيبها في كل مكان، حيث تأتي الاستثمارات في الاتصالات البعيدة وتجهيزاتها أو المعدات التي تشكل صلب المكتبات الرقمية من ميزانيات أخرى.

وليست الاشتراكات والتسعير القائم على الاستخدام أو الإفادة بالسبيلين الوحيدين لتحقيق العائد من المستفيدين، فإذا نظرنا إلى شركات التلفزيون الكابلي التي تعتمد على نظام الاشتراكات وجدنا أنها تعيد توزيع البرامج

التي تنتجها الشبكات التليفزيونية، وقد لقي هذا النظام معارضة شديدة من شركات البث، وقد قادت التكتلات السياسية (خاصة تلك التي قادها تيد تورنر Ted Turner) إلى الوضع الحالي الذي تستطيع من خلاله شركات التلفزيون الكابلي التي تعتمد على نظام الاشتراكات، إعادة توزيع أي برنامج، لكن عليها أن تدفع نسبة من عائداتها في صورة حصة ثابتة كلما عرضت هذا البرنامج أو ذاك، وعندما تذيع إحدى محطات الراديو مثلاً موسيقى مسجلة، فإن توزيع إجمالي عائد مؤلفيها وعازفيها واستديو التسجيل وغيرهم ممن ساهموا في إخراج هذا العمل الموسيقي، يعتمد في حسابه على نظام معقد من نظم المعاينة Sampling، كما يحصل اتحاد الكرة الإنجليزي على عائد المراهنات عن طريق استغلاله لحقوق طبع قائمته المثبتة للفرق المشاركة في الدوري.

وليس هناك شيء قاطع بصدد أي من هذه الأساليب، فهي جميعها بمثابة حلول مبرمجة لأسئلة معقدة تتمثل في كيفية قيام المستفيدين من المعلومات بتعويض من ينتجونها ويوزعونها.

دراسة حالة: الدوريات العلمية في شكلها الإلكتروني :

تقدم الدوريات العلمية في شكلها الإلكتروني دراسة حالة مثيرة، لأنها من المجالات الرائدة التي تجني فيها الإصدارات الإلكترونية عائداً من المكتبات ومن المستفيدين. كما أنها تلقي الضوء على التوتر القائم بين كل من الناشرين التجاريين (الذين يكون هدفهم الأساسي تحقيق أكبر عائد من الأرباح)، والمؤلفين (الذين يطمحون أن يروا أعمالهم موزعة بصورة أوسع).

صحيح أن الناشرين الأكاديميين والمكتبات الجامعية شركاء طبيعيين، غير أن الاتجاه نحو النشر الإلكتروني ينبش جرحاً دفيناً بينهما، وكما هو واضح من اللوحة رقم (٦-١) حيث تستطيع المكتبات أن تقول بأن الناشرين يطلبون مقابلاً ضخماً نظير ما ينشرونه من دوريات، رغم أن الجامعات - وفي حالات كثيرة - هي التي كانت سبباً في المشكلة. ويأمل كثير من الباحثين وأمناء المكتبات أن تقود المكتبات الرقمية إلى طرق جديدة للنشر العلمي تتيح للباحثين وصولاً أرحب للبحوث وبتكلفة أقل للمكتبات. وفي الوقت نفسه يتعرض الناشر التجاريون لضغوط كبيرة من المساهمين معهم في رأس المال حتى يحققوا أرباحاً عالية عاماً بعد عام.

ويتصف النظام الاقتصادي الذي يحيط بالدوريات العلمية بالغرابة؛ إذ يتم تمويل الباحثين ومعظم المحكمين وكثير من التكاليف الأخرى في المكتبات من قبل دافعي الضرائب، ولكن تؤول حقوق النشر بعد ذلك للناشرين. ويجب أن يقع الجانب الأكبر من اللوم على الجامعات التي سمحت لهذا الوضع أن يتطور إلى هذا الحد. وطالما أن من يقومون بالبحث هم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ومن يشتري الدوريات هي مكتباتهم، فإن مجرد إجراء تغييرات بسيطة في سياسات الجامعات تجاه هذا الوضع كفيلة بأن توفر ملايين الدولارات مع الإبقاء على تعويض مالي معقول للناشرين، وقد بدأت بعض الجامعات في الآونة الأخيرة بالعمل بعضها مع بعض لتصحيح هذا الوضع.

إن السبب الحقيقي وراء تقاعس الجامعات عن القيام بأي إجراء تجاه هذا الوضع يكمن في أن المقالات العلمية لا يتم نشرها ابتغاءً للتواصل في مجال

البحث العلمي فحسب، بل لزيادة شهرة مؤلفيها في تخصصاتهم. هذه الشهرة الأكاديمية عادة ما تتحقق من خلال نشر مقالات الدوريات والكتب المتخصصة. كما أن التميز المهني المبني على النشر العلمي عادة ما يترجم إلى مناصب وترقيات ومنح بحثية، وإن العقبة الكبرى في مشوار الحياة الأكاديمية هي أن يحقق لنفسه مكانة مرموقة، تعتمد أساساً في حالتنا هذه على الإصدارات العلمية المحكمة. صحيح أن هناك بعض أساتذة الجامعات يؤلفون كتباً دراسية تدر الربح الوفير في بعض الأحيان، لكن جميع الناجحين من أساتذة الجامعات يؤلفون البحوث العلمية (في مجال العلوم) والمنفردات (في مجال الإنسانيات). وهناك مزحة مشهورة تقول: "إن عميد كليتنا لا يستطيع أن يقرأ، لكن المؤكد أنه يستطيع أن يقوم بإحصاء الأرقام"، ويقصد بالذي يستطيع أن يحصيه العميد البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، ويسعد الناشر أن يحققوا أرباحاً من خلال نشر أشياء يُحصيها العميد. كما يتوقع من كل عضو هيئة تدريس أن ينشر عدة بحوث كل عام سواء أكان فيها ما هو جدير بالنشر أم لا. وحيث إن مكانة الباحث تتحقق من خلال كتابته الكثير من البحوث، فهناك ما يدفع الباحث ويحفزه على تقديم عدة أوراق علمية تدور جميعها حول موضوع واحد حتى ولو اختلفت في محتواها، إذ يركز كل منها على جانب معين من هذا الموضوع. وقد أظهرت كثير من الدراسات أن معظم البحوث العلمية لا يتم الاستشهاد بها من قبل باحثين آخرين، بل إن كثيراً من البحوث العلمية تفتقر إلى أدنى درجات الأهمية.

ومع ذلك فهناك ما يشير إلى أن هذا الوضع في طريقه إلى التغيير؛ فالمكتبات الرقمية تعمل على توفير بدائل تتيح للباحثين اطلاع العالم على

أبحاثهم. صحيح أن عملية التحكيم لها قيمتها في استبعاد البحوث الضعيفة والكشف عن الأخطاء الواضحة، لكنها تبديد للوقت، حيث إن الإجراءات التقليدية من تحكيم وتحرير وطباعة وتوزيع تستغرق في كثير من الأحيان ما يزيد على العام الواحد. يضاف إلى ذلك أن المقالة المنشورة في مجلة علمية تحفظ على أرفف المكتبة وتكون متوفرة فقط للأشخاص المصرح لهم بالدخول للمكتبة والمتمكنين من عملية استرجاع المقال، أما البحوث المنشورة على الإنترنت فهي متاحة للجميع. وقد ظهر في بعض التخصصات نمط جديد من النشر، وهو نشر تقارير البحوث أو المسودات على الإنترنت وإتاحة الوصول إليها دون قيود، ثم إعادة نشر هذه المواد لاحقاً في الدوريات العلمية لأغراض الحفظ التاريخي أو الترقى في الحياة الوظيفية.

اللوحة رقم (٦ - ١)

اقتصاديات الدوريات العلمية

The Economics of Scientific Journals

لقد خضعت الأرباح التي يجنيها الناشر التجاريون من وراء الدوريات العلمية لدرجة من التمهيص المتزايد في السنوات الأخيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم الحكومة الفيدرالية باستغلال ما جمعه من أموال الضرائب في تمويل البحث العلمي في الجامعات والمعامل الحكومية والمراكز الطبية وغيرها من مؤسسات البحوث العلمية. وتتمثل الطريقة التقليدية لتقرير نتائج مثل هذه البحوث في قيام الباحث بإعداد دراسة علمية

ثم تقدمها إلى إحدى الدوريات العلمية.

وتتمثل الخطوة الأولى في عملية النشر في قيام أحد المحررين، الذي قد يكون متطوعاً أو موظفاً لدى الناشر، بإرسال الدراسة لعلماء آخرين لتحكيمها، حيث يقوم المحكمون بدورهم بقراءتها- تطوعاً دون تلقي مقابل على ذلك - بهدف تحكيم دقتها وخلوها من الأخطاء، والتوصية بنشرها أو بعدم نشرها. وتعرف هذه العملية بعملية "التحكيم peer review"، وما أن يقرر المحرر نشر هذه الدراسة حتى يتيح لمؤلفها فرصة تعديلها وإعادة النظر فيها بناءً على مرئيات هؤلاء المحكمين.

ويضع معظم الناشرين قبل نشر الدراسات بعض القيود على المؤلفين منها، فعادة ما يُطلب منهم التنازل عن حقوق النشر لهم، والاشتراط عليهم كذلك بعدم إذاعة نتائج دراستهم قبل نشرها، وهكذا يتحكم الناشر في العمل دون أن يدفع شيئاً.

ورغم أن قليلاً من الدوريات (خاصة تلك التي تصدرها الجمعيات العلمية) لها اشتراكات من القراء، فإن سوقها الرائجة هي المكتبات الأكاديمية. كما أن كثيراً من الدوريات ترفع قيم اشتراكاتها، إذ تصل في بعض الحالات إلى ما يزيد على ألف دولار سنوياً، وفي كثير من الأحيان ازدادت هذه الاشتراكات بنسبة تتراوح بين ١٠ - ١٥ % في التسعينات. ومع ذلك تجد المكتبات لزاماً عليها أن تشترك في تلك الدوريات لأن رواد هذه المكتبات من طلاب وأعضاء هيئة تدريس يبدون حاجتهم للوصول إلى البحوث المنشورة في تلك الدوريات.

الإشتراك في الدوريات الإلكترونية المباشرة Online Journals :

تدخل ضمن نطاق ناشري الدوريات العلمية في مجال العلوم والتقنية والطب شركات تجارية (مثل إلسيفير Elsevier، وجون ويلي وأبناؤه John Wiley and Sons، وسبرنجر فيرلاج - Springer Verlag)، والجمعيات العلمية (مثل الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم the American Association for the Advancement Science). وقد اندفع هؤلاء الناشر ببقوة إلى مجال النشر الإلكتروني، وأصبحوا من أوائل المنظمات التي تواجه التحديات الاقتصادية، ومع ذلك لا يزال توجههم ينصرف إلى نشر الإصدارات الإلكترونية جنباً إلى جنب مع نظيراتها التقليدية. ومنذ عام ١٩٩٦م أتاح كثير من الناشرين العلميين إصدارات إلكترونية على الإنترنت مناظرة لدورياتهم المطبوعة. صحيح أن الإصدارات الإلكترونية تتشابه مع الطبقات التقليدية لكنها ليست دائماً متطابقة تماماً، حيث يمكن أن في الإصدارات الإلكترونية بعض الأقسام الموجودة في الدوريات المطبوعة (مثل "رسائل إلى المحرر")، في الوقت نفسه يمكن أن تضيف بعض الإصدارات الإلكترونية معلومات إضافية لم يكن يتسنى إضافتها في الدوريات المطبوعة.

ويختار عدد من الناشرين نموذجاً مختلفاً عن النموذج الاقتصادي المؤلف الذي يبيعون من خلاله اشتراكاتهم السنوية لمكتبات بعينها أو لاتحاد من المكتبات. ومن بين الناشرين الذين يتيحون للمستفيدين الاشتراك في كل من مطبوعاتهم التقليدية وإصداراتهم الإلكترونية على حد سواء، "المطبعة الأكاديمية Academic Press"، و "الجمعية الأمريكية للكيميائيين The American Chemical" و "اتحاد حرفيي استخدام الحاسبات The Association للمكتبات الرقمية

"For Computing Machinery" والسفير، و"الجمعية الأمريكية لعلماء الطبيعة The American Physical Society"، و "مطبعة جامعة جون هوبكنز The John Hopkins University Press" والناشر "سبرنجر - فيرلاج، ويلي Springer-Verlag and Wiley". أما مطبعة هاي واير High Wire فتقدم خدمات مباشرة لصغار الناشرين ممن تتميز دورياتهم المطبوعة بالجودة العالية، لكنهم لا يرغبون في استثمار أموالهم من خلال نظم الحاسب الآلي الباهظة الثمن. والنموذج الشائع هو أن يتيح الناشر إمكانية الوصول المجاني لفهرس محتويات الدوريات searchable index والمستخلصات لكنه يطلب مقابل مالياً إذا أراد الاستفادة الوصول إلى النص الكامل للمقالة. ويمكن تحديد نظام الدفع إما عن طريق الاشتراك أو عن طريق الدفع مقابل كل مقالة fee per article.

وتتطلب الاشتراكات التي تتيح الوصول لمجموعة ما على الإنترنت اتفاقاً بين الناشر والمشارك، فإذا كان المشارك مكتبة يكون الاتفاق في صورة عقد مكتوب في العادة، ورغم اختلاف هذه الاتفاقيات من حيث التفاصيل، فإن هناك عدداً من القضايا تكون ثابتة في كل اتفاق، وسنسردها بعض القضايا في النقاط التالية :

- المادة : عندما تشتري مكتبة ما في دورية مطبوعة اشتراكاً سنوياً فإنها تتلقى نسخاً من الأعداد التي تصدر من تلك الدورية في تلك السنة، وقد تجد هذه النسخ طريقها إلى المخازن للأبد. أما عندما تشتري دورية إلكترونية للسنة نفسها، فالمعتاد أن تحصل هذه المكتبة على تصريح بالوصول إلى هذه الدورية المتاحة على الإنترنت، وقد لا يقتصر الأمر على الوصول إلى أعداد السنة التي دفع الاشتراك عنها، بل قد يمتد إلى الأعداد السابقة التي

حوّلت إلى صورة رقمية. وهكذا تكون المكتبة في حل من تخزين الأعداد السابقة، لكنها تفقد إمكانية الوصول إلى أي مادة ما لم تجدد الاشتراك في السنة التالية، أو إذا خرج الناشر من السوق.

- المستفيدون : إذا اشتركت إحدى المكتبات في مجموعة إلكترونية لأحد الناشرين عليها أن تحدد هوية المستفيدين من تلك المكتبة حتى يصرح لهم بإمكانية الوصول إلى هذه المجموعة، وبعض المكتبات لها مجموعة محددة من المستفيدين؛ لذا يكون من السهل نسبياً تحديد من له صلاحية استخدام المواد أو الإفادة منها سواء في المكتبة، أو في أحد فروعها، لكن هناك كثيراً من الجامعات والكليات بها أعداد كثيرة من الطلاب الذين يدرسون بشكل غير متفرغ، أو من أعضاء هيئة التدريس المرتبطين بالجامعة ولكن من خارجها عن طريق مستشفى تعليمي أو غير ذلك من المؤسسات المحلية التابعة للجامعة، كما أن هناك المكتبات العامة التي يجب أن تكون أبوابها مفتوحة للجميع كما يوحي بذلك اسمها. ومن حسن الحظ أن الغالبية العظمى من المكتبات لها إجراءاتها التقليدية في استصدار بطاقات عضويتها. ومن الطرق البسيطة في هذا الصدد أن تغطي اتفاقية الاشتراك كل من له حق الحصول على بطاقة عضوية المكتبة، وكل من هو متواجد داخل المكتبة.

- الأسعار المتاحة للمؤسسات متباينة الأحجام : هل من المعقول أن تدفع إحدى الجامعات التي يبلغ أعداد طلابها حول خمسة آلاف طالب قيمة الاشتراك نفسها التي تدفعها إحدى الكليات التي يبلغ أعداد طلابها نحو خمسمائة طالب، أو قيمة الاشتراك التي يجب أن تدفعها منظومة جامعات إحدى الولايات التي يصل عدد طلابها إلى مائة ألف طالب؟ وما قيمة

الاشتراك التي يجب أن يتحملها معمل بحوث صغير في إحدى الشركات الكبيرة؟ وهل يمكن لجامعة متخصصة في الآداب الحرة Liberal Arts أن تدفع قيمة الاشتراك في إحدى الدوريات الطبية التي لا تحتاجها إلا لفترات محدودة جداً كما تدفع القيمة نفسها إحدى كليات الطب التي تشترك في الدورية ذاتها؟ في واقع الأمر ليس هناك حتى الآن إجابات شافية لكل هذه الأسئلة.

- نظام التسعير المرتبط بنظم الاشتراكات في المواد المطبوعة :

عندما تكون المادة متاحة في صورة مطبوعة وفي صورة إلكترونية متاحة على الإنترنت في آن واحد، فكيف سيكون سعر كل منهما؟ أو كيف يمكن المقارنة بين السعيرين؟، وعلى المدى البعيد ستصبح الإصدارات الإلكترونية أرخص من حيث تكاليف إنتاجها بسبب توفير تكاليف الطباعة والورق والتوزيع، لكنها على المدى القريب تمثل تحدياً كبيراً كمجال جديد من مجالات الاستثمار. وقد حاول قليل من الناشرين في بداية الأمر أن يفرضوا رسوماً أكبر على المواد الإلكترونية، أما الآن فهناك إجماع على فرض رسوم أقل إلى حد ما، ويحاول الناشر أن يختبروا عدة خيارات من نظم التسعير لتشجيع المكتبات على الاشتراك في أكبر عدد من الدوريات.

- الطباعة : من أكثر النقاط إثارة للجدل وضع حدود لإفادة المشتركين

من الدوريات المتاحة على الإنترنت. ومن أهم القضايا التي تثار في هذا السياق قضية طباعة تلك المواد، فناشر تلك الدوريات يجب عليه أن يتوقع قيام بعض المستفيدين بعمل نسخ مطبوعة من أعداد تلك الدوريات لاستخدامهم الشخصي، لكنهم محقون في اعتراضهم على قيام بعض المستفيدين ببيع ما

يطبعونه. ولم يتم الاتفاق حتى الآن على الأسلوب الذي يسمح بموجبه للأول طبع ما يريد، ويفرض فيه قيوداً على الثاني عند بيعه للمواد التي يصل إليها ويطبعها.

ومن الملاحظ أن نموذج اشتراكات المؤسسات أو الهيئات قد نقل عملية توصيل الدوريات العلمية من عالم الطباعة إلى الإنترنت دون معالجة أي من جوانب التوتر القائمة بين الناشرين وعملائهم، وسيكون من المثير حقاً أن نرى إلى أي مدى سينجح هذا النموذج في الصمود أمام اختبار الزمن.

الدوريات العلمية ومؤلفو مقالاتها :

يتجسد الفارق بين أهداف المؤلفين وأهداف الناشرين في القيود التي يضعها بعض الناشرين على المؤلفين؛ إذ يطلب كثير من الناشرين أن يضع المؤلفون قيوداً على توزيع مقالاتهم، ومن الطبيعي كذلك أن يحجم الناشرون عن نشر الأوراق العلمية التي نشرت في دوريات أخرى. بل إن كثيراً منهم قد يرفض نشر نتائج البحوث التي سبق أن أعلن عنها في أماكن أخرى كالمؤتمرات أو على مواقع الإنترنت، والبعض الآخر يسمح بوضع نسخة من البحث على أحد الحاسبات الخادمة كأرشيفات لوس ألاموس للطباعة الإلكترونية Los Alamos E-Print Archives، لكن يطلبون حذف النسخة المتاحة مجاناً بمجرد نشر الطبعة المنقحة من المقالة. ولا شك أن هذا التصرف يثير ضجر المؤلفين، كما أنه ليس هناك ما يدل على انعكاس ذلك بالإيجاب على العائد من وراء النشر، بل يزداد هذا الضجر مع إصرار الناشرين على إلزام المؤلفين بالتنازل لهم عن حقوق النشر، مما يعني احتفاظ المؤلفين بأقل

الحقوق لجهود تأليفهم لهذه الأعمال، بل ويجرد دافعي الضرائب - الذين تمول أموالهم عملية التأليف والنشر برمتها- من أدنى الحقوق.

وقد حاولنا في "جمعية حرفيي استخدام الحاسبات (ACM)" أن نوجد توازناً بين مصلحة المؤلفين في نشر مؤلفاتهم على نطاق واسع والحاجة إلى تحقيق العائد المادي، وكان من نتيجة ذلك الوصول إلى سياسة أو مجرد محاولة مؤقتة في هذا الصدد، لكن يحدونا الأمل أن يكون هذا التوازن مقبولاً في السنوات القليلة القادمة. وقد أبطت الإصدار الحالية من تلك السياسة على انتقال حقوق النشر كما هو المعتاد من المؤلف إلى الناشر، والتأكيد على إمكانية قيام الجمعية باستغلال المادة بأي هيئة وبأية طريقة تريدها، وفي الوقت نفسه تتيح للمؤلف مرونة كبيرة. وبشكل محدد، تشجع هذه السياسة المؤلفين على وضع مؤلفاتهم على حاسبات خادمة خاصة بهم سواء قبل نشر هذه المواد أو بعد نشرها. وفي المجالات سريعة التغير والتي تدخل في إطار اهتمام دوريات "جمعية حرفيي استخدام الحاسبات ACM" يتم في الغالب إتاحة المسودات- التي تكون دائماً على درجة كبيرة من الأهمية- مباشرة على الإنترنت مجاناً، بحيث يشرف على صيانتها إدارات الأبحاث أو أصحاب البحوث أنفسهم، ومع ذلك فلهذه السياسة مخاطرها؛ لأن المسودات تمثل أهمية لأصحابها، والجمعية تريد أن تشجعهم على ذلك، لكن هذا قد يفضي إلى تدمير سوق الدوريات العلمية على المدى البعيد.

الإطار القانوني :

صحيح أن هذا الكتاب ليس كتاباً دراسياً متخصصاً مجال القانون، رغم

خضوع هذا الجزء منه لمراجعة اثنين من المحامين، لكن ثمة قضايا قانونية تبلغ من الأهمية درجة تجعل عدم مناقشتها مدعاة للقصور في هذا الكتاب. وحيث إن النظام القانوني يوفر إطاراً يسمح بالتطوير المنظم للخدمات المباشرة المتاحة على الإنترنت، فليس هناك من غرابة في ارتباط جوانب قانونية كثيرة بالمكتبات الرقمية، وتشمل هذه الجوانب مجالات كثيرة، مثل: العقود وحقوق التأليف وغيرها من حقوق الملكية الفكرية، هذا فضلاً عن قضايا القذف والتشويه والمواد المنافية للأداب، وقانون الاتصالات، والخصوصية، والضرائب، والقانون الدولي.

ويتسم الوضع القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعقيد بسبب تعدد جهات الاختصاص والتشريع مثل الدستور والمعاهدات الدولية، والقوانين الفيدرالية والحكومة، والحالات السابقة التي مرت على المحاكم في كل تلك المستويات. كما أن هناك كثيراً من القوانين التي يعمل بها في حدود إحدى الولايات كالقوانين التي تحظر نشر المواد المنافية للأداب، وهي لا تسري على ولايات أخرى، فقد حدث أن قام البعض بإتاحة مواد إباحية على بعض الحاسبات الخادمة في ولاية كاليفورنيا حيث يسمح قانون الولاية بذلك، إلا أنهم أدينوا على ذلك في ولاية لويزيانا التي تجرم مثل هذا العمل، كذلك هناك بعض القضايا القانونية الأخرى كحقوق التأليف التي تقع تحت تنظيم اللوائح الفيدرالية. لكن بعض أهم الموضوعات المتصلة بتلك القضايا لم تجد لها أي تفسيرات لدى المحكمة العليا الأمريكية، وعندما تصدر من هي دونها من المحاكم أحكاماً قانونية، لا يلزم ذلك غيرها من المحاكم، بل لا تجد غضاظة في تفسير القانون بشكل مختلف.

ويتميز كلا الفريقين اللذين يضطلعان بمسؤولية إنشاء المكتبات الرقمية على الإنترنت، وهما: علماء الحاسب الآلي، والمتخصصون في علم المعلومات، بأنهما يستخدمان الموارد المتاحة على نحو مشترك Shared Resources استخداماً مسؤولاً، إلا أن لكل منهما أعرافه وتقاليده في هذا الصدد، غير أن محاولة الدمج بينهما تخلق بعض المشكلات، لكن المشكلة الأكبر نتجت عن أن مجال الإنترنت قد اجتذب من ليس لهم مثل هذه الأعراف، بل إن هناك فريقاً من هؤلاء ذو نوايا سيئة، وفريق آخر لا يحسن استخدام مبدأ الحرية الموجود في عالم الإنترنت، بل هناك فريق ثالث لا يكثرث مطلقاً بأن يكون سلوكه مسؤولاً ولا يشغله ذلك على الإطلاق.

وحتى أواخر الثمانينات كانت الإنترنت حكراً على الأكاديميين وغيرهم من الباحثين، وكانت هناك سياسات تنظم تحديد من له حق استخدامها، ومعايير الاستخدام الملائم لها. والأهم من ذلك كله أن المستفيدين اعتادوا مراقبة أنفسهم، وكان من ينتهك عرفاً معيناً يتعرض لسيل فوري من الاحتجاجات وأشكال اللوم الصريحة من زملائه، بالرغم من أن الأعراف الاجتماعية لم تكن رسمية إلى حد ما، إلا أنها كانت موضع احترام لأن معظم المستفيدين ينتمون إلى مجموعة صغيرة يتوارثون الأعراف فيما بينهم.

ومع انتشار الإنترنت بدأت هذه الأعراف تتهاوى، وقد رصدنا بالفعل بعض التغيرات في جامعة كارنيجي ميلون عندما التحق بها بعض الطلاب الذين كانوا قد تلقوا تعليمهم عن استخدام الحاسبات الشبكية Networked Computing بعيداً عن الجامعات وقبل التحاقهم بالجامعة نفسها.

وهناك كثير من القضايا القانونية لا تقتصر على المكتبات الرقمية، بل

هي عامة وتتصل باستخدامات الإنترنت، ويعكف المتخصصون في الإنترنت حالياً على إيجاد أساليب فنية للتحكم في رسائل البريد الإلكتروني التافهة التي تسبب عبئاً على طاقة الإنترنت وتعمل على إزعاج المستخدمين، كذلك تعد المواد الإباحية وعمليات المقامرة من المجالات التي حرصت على جني المكاسب المادية التجارية على حساب الأعراف الاجتماعية، كما أنها أيدت أهواء دعاة الحقوق المدنية ضد أخلاق الجماعات المحافظة.

تساؤلات دولية :

بحكم الانتشار الواسع للإنترنت، يمكن الوصول لمجموعة أي مكتبة رقمية من أي مكان في العالم، غير أن ما قد يعتبر تصرفاً طبيعياً للغاية في بعض البلدان، قد يعتبر مخالفاً للقانون في بلد آخر. فالولايات المتحدة على سبيل المثال تسمح بحيازة السلاح لكنها تحد من استخدام برامج التشفير Encryption Software في حين أن معظم الدول الأوروبية لها موقف معاكس لهذا الموضوع.

كما أن الموقف من حرية التعبير يختلف اختلافاً كبيراً من بلد لآخر؛ ففي كل دولة بعض القوانين التي تحد من حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، مثال ذلك القوانين التي تغطي مسائل السب والقذف، والمواد المنافية للأداب، والخصوصية والكراهية والعنصرية والأسرار الحكومية. وفي الولايات المتحدة ينظر إلى المعلومة على أنها حق ديمقراطي أصيل تكفله المادة الأولى من الدستور. كما أن المحاكم قد دأبت على التوسع في تفسير مفهوم حرية التعبير، ومع ذلك هناك حدود لا يمكن تجاوزها حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، وكل قانون تم وضعه ينتظر منه أن يحكم نشاطاً معيناً. وفي ألمانيا

هناك قوانين صارمة على مذهب النازية، كما أن في الدول العربية الصرامة نفسها مع كل ما يمس الذات الإلهية، ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان التحكم في الإنترنت. ولسنوات طويلة كان هناك حاسب خادم في فنلندا يعمل على إرسال واستقبال الرسائل مجهولة المصدر على الإنترنت، لكن في النهاية وتحت الضغط الكبير من خارج البلاد، ألزمت المحاكم الفنلندية من يديرون هذا الخادم الإفصاح عن أسماء من يرسلون المواد الإباحية التي كانت ترد من جهة مجهولة من قبل.

إن الطابع الدولي الذي تكتسي به الإنترنت يخلق صعوبات في مسألة التجارة الإلكترونية بشكل عام بما في ذلك المعلومات الإلكترونية. وفي الولايات المتحدة تعمل القوانين على حماية كل من المستهلكين والموردين في تعاملاتهم التجارية التي تتم داخل حدود الولايات المتحدة، كما هو الحال في عمليات الدفع المالي، ومسائل البيع والشراء عن طريق البريد. غير أن الموقف يصبح أكثر تعقيداً عبر الإنترنت التي تغطي العالم بأسره، نظراً لأن موضوع التجارة هو المادة الرقمية التي يسهل نسخها أو تعديلها، يضاف إلى ذلك أن التعامل عبر الإنترنت لا يحتم على المتعاملين الإفصاح عن اسم الدولة التي تدار منها تلك العمليات.

المسؤولية القانونية :

المسؤولية عن محتوى المواد المكتبية من القضايا القانونية والاجتماعية ذات أهمية خاصة بالنسبة للمكتبات الرقمية، فالمجتمع ينتظر من مؤلفي المواد أن يتحملوا مسؤولياتهم إزاء مضمون ما يكتبون. كما أنه ينتظر ممن يحكمون على المضمون أن يتصرفوا بشكل مسؤول كذلك، لكن لن يكتب

للمكتبات الرقمية التطور والازدهار طالما بقيت المسؤولية القانونية معلقة في أعناق الأطراف التي تتركز وظيفتها الوحيدة في تخزين المعلومات وبثها.

وحيث إن للمكتبات مكانة مرموقة، فإن لها وضعاً قانونياً متميزاً في معظم الدول الديمقراطية، كما أنه من المستحيل، أو يكاد، أن نحمل المكتبة مسؤولية الآراء الخاطئة أو المواد الخارجة التي تتضمنها مجموعات هذه المكتبة. وهو المنطق نفسه الذي يسري على قانون الاتصالات بعيدة المدى الذي يحمي الشركات الناقلة للمعلومات، بحيث يحظر على أي منها مراقبة المحادثات الهاتفية التي تتم عبر خطوطها، بل إن شركات الهاتف محظور عليها التنصت عمداً على مثل هذه المحادثات.

وقد جرت العادة أن تقع المسؤولية عن محتوى المواد على المؤلفين، وعلى الناشرين الذين يجب عليهم أن يعرفوا قدر ما ينشرون، لا على المكتبات. وهو أمر أتاح للمكتبات أن تقتني المواد من كل الثقافات وعبر كل العصور دون الحاجة إلى تمحيص كل مادة خشية أن يكون فيها انتهاك لخصوصية البعض، أو حتى انتهاك لحقوق الملكية الفكرية للبعض الآخر^(١)، وهناك من يرى أن هذه السياسة جيدة ويجب أن تنسحب على المكتبات الرقمية. وفي الوقت الذي تتحمل فيه المؤسسات مسؤولية المضمون الفكري للمواد التي تنتجها وتوزعها، ليس من المعقول أن تقوم المكتبات أو الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت بمراقبة كل ما تبثه من مواد.

() للمكتبات بمختلف أنواعها سياسات ومعايير في اختيار مقتنياتها، وليس الأمر بهذه البساطة التي يصورها المؤلف (المترجمان).

إن المسؤولية التي تقع على عاتق الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت من أهم النقاط التي يتناولها التشريع المنظم لحقوق التأليف في الألفية الرقمية الصادر عام ١٩٩٨م - والموضح في اللوحة رقم (٦-٢) - وهذا التشريع يعفي الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت من انتهاك حقوق التأليف. كما يعفي كذلك المكتبات والمؤسسات التعليمية من ذلك. وكما هو الحال مع أي قانون جديد، فإن ظهور هذا التشريع لم يكن بالأمر الهين، كما أن المسألة لم تقف عند حد صدور التشريع، صحيح أن المكتبات الرقمية قد أبدت ترحيبها بهذا الجزء من التشريع، إلا أن كيفية تعامل المحاكم معه ستظل موضع متابعة ونظر.

اللوحة رقم (٦ - ٢)

تشريع حق المؤلف في الألفية الرقمية

The Digital Millennium Copyright Act

أقر الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٨م تشريع حق المؤلف للألفية الرقمية، وقد أدى هذا التشريع إلى تغييرات جوهرية في قانون حق المؤلف، وبصرف النظر عن الجزء الذي يتناول ما يتصل بتصميم بُدن السفن أو القوارب boat hulls، تكاد معظم مواد هذا التشريع تقتصر على الأعمال الرقمية المتاحة على الإنترنت. ويبدو أن التشريع يعمل على تحقيق توازن معقول بين المصالح التجارية التي يرغب أصحابها في بيع الأعمال الرقمية من جهة، وإتاحة المعلومات للجميع من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يهتم المكتبات ومرافق التعليم بشكل أساسي. وفي ظل هذا التشريع تتمتع الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت في الولايات المتحدة بما في ذلك

المكتبات الرقمية

المكتبات والمؤسسات التعليمية، بحماية كبيرة ضد الدعاوى القانونية بانتهاك حقوق التأليف، وهو أمر يحدث دون علم هذه الشركات، وحتى تتمتع هذه الشركات بهذه الميزة عليها أن تتبع قواعد محددة مثل تزويد المستفيدين بالمعلومات الخاصة بحقوق التأليف، كما أن عليها أن تتبع سياسة وقف الخدمة عن من تتكرر مخالفتهم، فضلاً عن اتباع إجراءات معينة لحذف المواد المنافسة للأخلاق واتباع الإجراءات الفنية المتعلقة بمعايير الصناعة؛ وأن يبلغ مكتب حقوق التأليف بوكيل معين بتسلم الإشعارات النظامية بمقتضى التشريع. كما يسمح هذا التشريع بشكل واضح بكثير من الأنشطة والأعمال التي هي من صميم أعمال المكتبات الرقمية، كما يسمح للشركات التي تقدم خدمات الإنترنت بتقديم تيسيرات للمستفيدين فيما يتصل بتخزين المواد كمواقع الويب، وبتتبع الروابط الفائقة، وباستخدام محركات البحث، ويقر التشريع كذلك بحق تلك الشركات في نسخ المواد للدواعي الفنية (كالحفظ لهذه المواد في حاسبات الذاكرة الخفية Caching، وبث هذه المواد أو توجيهها لمواقع أخرى). وفضلاً عن تلك الأعمال التي يقرها التشريع، فإنه يشير إلى عدم خضوع تلك الشركات للمساءلة عن انتهاكات المستفيدين إذا ما اتبعت القواعد بتصحيح المشكلات عند إشعارهم بها.

وبالنسبة للجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي يقدم التشريع استثناءً مهماً من قاعدة تحمل المؤسسات مسؤولية التصرفات التي يقوم بها موظفوها، ويتمثل هذا الاستثناء في عدم مراقبة أنشطة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وكذا طلاب الدراسات العليا المنتسبين لتلك الجامعات، وبالتالي عدم تحمل مسؤولية ذلك.

ويحظر التشريع تداول الأساليب الفنية التي يتبعها أصحاب حقوق التأليف لتقييد الوصول إلى أعمالهم، كما يحظر على القائمين بعمل هذه الأساليب وموزعيها محاولة كشف أسرار هذه الأساليب، إلا أن التشريع يسمح بعدة استثناءات تتميز جميعها بالتعقيد وتحتاج إلى تفسير دقيق، منها إمكانية قيام مطوري البرمجيات بتغيير نظم الحماية لكي تسمح بإمكانية التشغيل المتداخل، وإمكانية قيام الباحثين بدراسة نظم التشفير وأمن النظام. وإمكانية تفويض الجهات التنفيذية في نشر تقنية أمن الشبكة وإمكانية فحص المكتبات للمواد لتحديد إمكانية اقتنائها من عدمه، وأخيراً إمكانية السماح للمستفيدين بتجديد وإبطال مفعول الأساليب الفنية التي يمكن عن طريقها جمع المعلومات الخاصة عن المستفيدين وعن سلوكيات استخداماتهم.

ويقدم التشريع ضوابط للتأثير أو العبث بالمعلومات الإدارية الخاصة بحقوق التأليف لعمل معين، مثل عنوان هذا العمل أو مؤلفه أو ناقدته أو مالك حق التأليف، فلا ينبغي تغيير هذه المعلومات أو إزالتها عمداً.

حقوق التأليف :

تعد العلاقة بين القضايا الاقتصادية وقانون حق المؤلف من أكثر القضايا القانونية التي يحتدم الجدل حولها عند الحديث عن المعلومات المباشرة على الإنترنت، ويبدو أن هذا الجدل دائماً ما يطفو على السطح كلما ظهرت تقنية حديثة. ومن الملاحظ أنه لم تكن هناك قوانين تتصل بحقوق التأليف عند اختراع الطباعة لأول مرة، وقد تعرضت مسرحيات شكسبير لعمليات قرصنة فكرية دون مساءلة. وفي القرن التاسع عشر قامت الولايات المتحدة بوضع قانون يتم بموجبه حماية حقوق المؤلفين الأمريكيين دون غيرهم. وقد

تعرضت أعمال كثير من الكتاب الأوربيين للنسخ في جرة بالغه رغم صيحات الكثير من الكتاب من أمثال ديكنز Dickens وترولوب Trollope وغيرهم من الكتاب.

وفي الولايات المتحدة كذلك تنسحب الحماية القانونية على كل المواد العلمية تقريباً، بما في ذلك المواد النصية والصور وبرامج الحاسب الآلي والمؤلفات الموسيقية والشرائط السمعية والبصرية، والاستثناء الوحيد من ذلك هو المواد التي يكتبها الموظفون الحكوميون، وفي البداية كان من ينتج العمل أو الجهة التي يعمل بها هي التي تمتلك حقوق التأليف، وبصفة عامة يمكن أن تعرض الملكية الفكرية للبيع والشراء شأنها في ذلك شأن أي شيء يُمتلك. وفي بعض البلاد هناك اتجاهات مختلفة إزاء الملكية الفكرية، ففي فرنسا وكندا تحديداً، حقوق شخصية لصاحب العمل (يستخدم عليها بالحقوق الأدبية أو المعنوية) لا يمكن أن تورث لشخص آخر.

وللحماية القانونية من الناحية الزمنية عمر محدد تنتهي فعاليتها بعد سنوات محددة من وفاة صاحب العمل. وقد قام الكونجرس الأمريكي بتحديد تلك الفترة عدة مرات، وكان آخرها عندما خشيت هوليوود من انتهاء فترة الحماية القانونية للأفلام القديمة، وهو مثال صارخ يجسد كم يأتي الصالح العام ثانوياً بعد المكاسب المادية لعدد قليل من الشركات.

ولمن يمتلك حق التأليف الخاص بأحد الأعمال الحق المطلق في نسخه واستخراج أعمال أخرى منه، وتوزيع نسخه سواء بالبيع أو بأي صورة أخرى، وهذا يسهم في طمأنة صاحب العمل من عدم المساس بعمله سواء

بقصد أو بدون قصد. كما يسمح للناشرين بتطوير منتجاتهم دون توجس من تأثر أسواقهم من وجود نسخ من مصدر آخر.

ورغم أن مالك حق التأليف يتمتع بسلطة كبيرة نحو استثمار العمل الذي قدمه، فإن قانون حق المؤلف ليس قانوناً مطلقاً، وهناك مفهوم هامان في القانون الأمريكي هما: البيع الأول First Sale، والاستخدام العادل Fair Use.

ويسري مفهوم "البيع الأول" على أي شيء مادي مثل "الكتاب"، بمعنى أن صاحب حق التأليف له السلطة في مسألة بيع كتاب جديد وفي تحديد سعره، إلا أنه بمجرد شراء أحد الزبائن نسخة من الكتاب انتقلت لذلك المشتري الملكية الكاملة للنسخة، لذلك من الممكن له أن يبيعه أو يتصرف فيه بأي شكل من الأشكال دون ضرورة الحصول على إذن بذلك.

أما مفهوم الاستخدام العادل فهو حق مشروع يسمح بالإفادة من المعلومات الخاصة بالعمل الذي يتمتع بالحماية دون إذن من صاحب الحق، وبناء على هذا المفهوم للاستخدام العادل يستطيع الباحث أو الدارس أن يقتبس فقرات قصيرة. كما يمكن له تصوير مقالة أو جزء من كتاب لأغراض الدراسة أو الاستخدام الشخصي. لكن حدود الاستخدام العادل غامضة بشكل متعمد رغم وجود أربعة عوامل رئيسية في هذا الصدد تتمثل في: الهدف من الاستخدام وطبيعة هذا الاستخدام (بمعنى هل يتم هذا الاستخدام لأغراض تجارية أم لأغراض تعليمية ليس المقصود منها الربح)، وطبيعة العمل الذي يتمتع بالحماية القانونية، وحجم الجزء المستخدم نسبة إلى حجم العمل الكلي وأهمية هذا الجزء، وأخيراً أثر الاستخدام على سوق العمل وعلى قيمته. ونظراً لافتقار هذه العوامل للدقة والتحديد، فإن القضاة يتمتعون بحرية تفسيرها.

وبصفة عامة يسمح الاستخدام العادل باستنساخ أجزاء من العمل، وليس العمل كله، وبتصوير نسخة واحدة لا نسخ كثيرة، وباستخدام شخصي لا استخدام تجاري، ولا يمكن إيضاح الفروق الدقيقة إلا في ضوء وجود سابقة قانونية. ومن الملاحظ أن إجراءات رفع الدعاوى القضائية أمام المحاكم تكلف مبالغ باهظة لدرجة أن كثيراً من قضايا حقوق التأليف الهامة (حتى فيما يخص المواد المطبوعة التقليدية) لم يتمكن أصحابها من إحالتها إلى المحاكم العليا، واكتفوا برفعها أمام محاكم صغرى.

وتجدر الإشارة إلى انه ليس من السهولة تطبيق مبدأ البيع أولاً، وحق الاستخدام العادل على المكتبات الرقمية. ففي الوقت الذي يمكن فيه تطبيق مبدأ البيع أولاً على الوسائط المادية التي تحمل عليها المواد الإلكترونية مثل الأسطوانات المدمجة، لا يمكن تطبيق ذلك على المعلومات المباشرة المتاحة على الإنترنت. كما أن الخطوط العريضة التي تحكم الاستخدام العادل يصعب نقلها من مجال الوسائط المادية إلى عالم الإنترنت. وقد كان هذا الغموض أحد الأمور التي أدت إلى سلسلة من محاولات إعادة صياغة قانون حق المؤلف، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها. ورغم أن معظم الناس يقبلون بضرورة قيام قانون حق المؤلف بتحقيق توازن بين حق العامة في الوصول إلى المعلومات، والحوافز الاقتصادية لمؤلفي مصادر المعلومات وناشريها، غير أنه ليس هناك إجماع بينهم على كيفية هذا التوازن أو طبيعته، ثم أن هناك متشددين من كلا الفريقين؛ حيث حاول أصحاب المصالح بدافع الخوف والطمع أن يستصروا تشريعاً يخدم مصالحهم فقط، ولسنوات عديدة قدمت عدة قرارات للكونجرس لتغيير قانون حق المؤلف أو تعديله فيما يعالج قضايا المعلومات المباشرة على الإنترنت وبشكل يخدم مصالح مجموعة بعينها، وقد

تضامنت بعض المؤسسات التجارية فيما بينها وسعت إلى امتلاك حقوق متطرفة أو قوية تسيطر من خلالها على المعلومات، وتفرض بموجبها عقوبات على جميع الأنشطة التي ليس لها تصريح رسمي وكأنها أشبه بجريمة وعلى الجانب الآخر ذهبت الجماعات التي تدافع عن مصالح العامة إلى أنه ليس هناك دليل على أن الاستخدام العادل يلحق الضرر بمصالح أي طرف، كما أن القيود التي لا مبرر لها على تدفق المعلومات لها آثار سلبية بالغة. وحتى عام ١٩٩٨م ظل الموقف على حاله متأزماً بين الفريقين، وربما كان في ذلك مصلحة، فقد كان التشريع الساري ملائماً لظهور أولى مراحل النشر الإلكتروني والمكتبات الرقمية، وكانت المشكلة الرئيسية متجسدة في فهم القضايا الكامنة وراء ذلك، صحيح كانت هناك حاجة لإيضاح قانوني في آخر الأمر، إلا أنه كان من الأفضل مراقبة الأنماط التي ظهرت بدلاً من التسرع باستصدار تشريع مبتسر أو مولود قبل أوانه، وربما يكون في التشريع الصادر عام ١٩٩٨م والموضح في اللوحة رقم (٦-٢)، ما يكفي للسماح للمكتبات الرقمية بالازدهار.

اللوحة (٦ - ٣)

أحداث في تاريخ حقوق التأليف

يعد مكتب حقوق التأليف خارج الولايات المتحدة سلسلة من اللوحات التي تلخص بعض الأحكام القانونية عن قانون حقوق التأليف، والتي كانت المحاكم الفيدرالية بما في ذلك "المحكمة العليا" قد سنتها. وتُظهر هذه اللوحات كيفية إسهام الشواهد أو السوابق القانونية عبر السنين بصياغة القانون وإيضاحه والسماح بالتطرق إلى مجالات لم تكن تحظى بالاهتمام وقت كتابة الدستور وسن القوانين مثل قضايا التصوير والإذاعة والحاسبات الآلية. وفي الفقرات التالية ملخص لبعض من هذه الأحكام والشواهد:

المكتبات الرقمية

- **دعوى هيوتون ضد بيترز Wheaton Vs. Peters (١٨٣٤م):** هذه الحالة التي تمثل نقطة تحول في تاريخ حقوق التأليف رسخت مبدأ مفاده أن حقوق التأليف ليست نوعاً من أنواع الحقوق المادية، بل هي استحداث لقانون حقوق التأليف، وهي تخضع للظروف التي فرضتها.

- **دعوى بيكر ضد سيلدين Baker Vs. Selden (١٨٨٠م):** وقد رسخت هذه الحالة مبدأ أن قانون حقوق التأليف يحمي ما يكتبه أي مؤلف، ويحمي طريقته في التعبير عن أفكاره، لكنه لا يحمي الأفكار نفسها.

- **دعوى شركة بورو - جيلز ضد شركة ساروني Giles Lithographic Co. Vs. Sarony (١٨٨٤م):** وقد وسع هذا القرار نطاق قانون حقوق التأليف وجعلها تشمل وسائل أخرى غير النص مثل صورة أوسكار وايلد Oscar Wilde موضع النزاع بين هاتين الشركتين.

- **دعوى شركة بليستين ضد شركة دونالدسون Bleistein Vs Donaldson Lithographic Co. (١٩٠٣م):** وقد دارت هذه القضية حول ثلاثة ملصقات لإعلانات السيرك، وقد قضت المحكمة بأن جميعها تخضع للحماية القانونية سواء أكانت ذات قيم فنية أو كان القصد منها هو المتعة الجمالية.

- **دعوى شركة فريد فيشر ضد شركة ديلنجهام Fred Fisher Inc. Vs. Dillingham (١٩٢٤م):** وتناول هذا النزاع أوجه الشبه بين قطعتين موسيقيتين، وقضت المحكمة بأن النسخ غير المقصود لقطعة موسيقية

قد يؤدي إلى الإضرار بحقوق التأليف وانتهاكها.

- دعوى شركة نيكولز ضد شركة يونيفرسال السينمائية Nichols Vs. Universal Pictures Corp. (١٩٣١م): وقضت المحكمة في هذا النزاع بأن الأمر ليس فيه انتهاك لحقوق التأليف عندما يقتبس أحد الأفلام أفكاراً مجردة تخص حبكة وشخصيات مسرحية ناجحة تعرض على مسارح برودواي.

- دعوى شيلدون ضد شركة مترو جولدين السينمائية Sheldon Vs. Metro-Goldwyn Pictures Corp. (١٩٣٦م): وقد قضت المحكمة في تلك القضية بأنه " ليس هناك منتحل يستطيع أن يبرر الخطأ بإظهار القدر الذي لم ينتحله من إنتاج غيره".

- دعوى شركة ريكوردي ضد شركة باراماونت السينمائية G. Ricordi Co. Vs. Paramount Pictures Inc. (١٩٥١م): وكانت هذه القضية تدور حول كيفية تفسير حقوق التجديد وحقوق تأليف الأعمال المقتبسة من أعمال أخرى مثل رواية "مدام بترفلاي Madame Butterfly" لمؤلفها جون لوثر لونج John Luther Long، والتي اقتبست منها مسرحية لبيلاسكو Belasco، ثم جاء بوشيني Puccini ليفتبس من المسرحية أوبرا جديدة، وقضت المحكمة بأن حماية حقوق التأليف للأعمال المقتبسة من غيرها تنسحب فقط على المادة الجديدة المضافة على العمل القديم.

- دعوى شركة الإخوة وارنر السينمائية ضد شركة كولومبيا لنظم

البت الإذاعي Warner Bros. Picture Inc. Vs. Colombia Broadcasting System Inc. (١٩٥٥م):

وقد قضت هذه الحالة بأن شخصية سام سييد Samp Spade في قصة "مالتيس فالكون أو صقر مالطة Maltese Falcon" كانت أداة من أدوات القصة وليست عنصراً من عناصر العمل يخضع للحماية القانونية من قبل قانون حق التأليف.

- دعوى ميزر ضد شتاين Mezer Vs. Stein (١٩٥٤م): وقضت المحكمة

بأن قانون حقوق التأليف لا يحمي الكائنات المفيدة أو النافعة Utilitarian objects، وكانت هذه القضية تدور حول إحدى المصاييح المنحوتة Sculptural Lamp، وإن كان من الممكن تسجيل الخصائص التصويرية والنحتية الخاصة بقطعة نافعة.

- دعوى كينج ضد شركة السيد مايسترو King Vs. Mr. Maestro Inc. (١٩٦٣م):

ودارت هذه القضية حول خطاب مارتن لوثر بعنوان "أنا أحلم بـ"، ورغم أنه ألقى الخطاب أمام حشد كبير مذاعاً على الهواء مباشرة على الراديو والتلفزيون، فإن المحكمة قضت بأن هذا الخطاب العام لا يشكل عملاً مطبوعاً، ويمكن تسجيل هذا الخطاب في مكتب حق المؤلف باعتباره عملاً غير منشور.

- دعوى مؤسسة ليدر إد جيد إن بلاك بريس ضد لجنة شيكاغو للمباني العامة Letter Edged in Black Press Inc. Vs. Public Building Commission of Chicago (١٩٧٠م):

ودارت هذه القضية حول عرض تمثال لبيكاسو على الجمهور، وقد تجاوزها تشريع لاحق.

- دعوى شركة وليامز للإلكترونيات ضد شركة أرتك إنترناشيونال

Williams Electronics Inc. Vs. Artic Internctional Inc. (١٩٨٢م):

ودارت هذه القضية حول نسخ لعبة من ألعاب الفيديو. وقضت فيها المحكمة بأن مكونات لعبة الفيديو تسري عليها الحماية القانونية. ويمكن اعتبار ذاكرة الحاسب المخصصة للقراءة فقط نسخة [من هذه المكونات].

- دعوى شركة نوريس للصناعات ضد المؤسسة الدولية للبرق

Norris Industries Inc. Vs. International Telephone and

Telegraph Cor. (١٩٨٣م): وقد قضت المحكمة بأنه حتى لو رفض

مكتب حق التأليف عملاً ما لأنه لا يخضع لقانون حقوق التأليف، فإن صاحبه له الحق في رفع دعواه أمام المحاكم.

حتى وإن اعتُبرت هذه القرارات الجوهرية غير نهائية، فإن العديد منها لم تُدرس أو تختبر من قبل المحكمة العليا وهناك احتمال بالغائها. ومنذ وقت قريب فقط قامت المحكمة الفيدرالية بوضع قاعدة صريحة بعدم قبول الحكم في دعوى كينج ضد شركة السيد مايسترو King vs. Mr. Maestro.

الخصوصية privacy:

هناك في الولايات المتحدة على الأقل شعور قوي لدى القائمين على المكتبات بأن المستفيدين لهم الحق في احترام خصوصيتهم، وليس من حق أي إنسان معرفة دخول غيره على كتاب معين يتناول مسائل ذات طابع حساس كمرض معين مثلاً، وقد فضلت بعض المكتبات أن تدخل في منازعات قضائية على إفشائها قراءة أحد روادها كتباً في الشيوعية أمام بعض أجهزة الشرطة،

وتطبق كثير من الولايات قوانين تمنع المكتبات من جمع معلومات تنتهك خصوصية روادها، وهي الأعراف نفسها التي تسري على عالم الإنترنت، ورغم أن المؤسسات لها الحق القانوني في مراقبة نشاط موظفيها، فإن معظم من يعملون في وظائف فنية لديهم الاعتقاد أن بريدهم الإلكتروني وملفات حاسباتهم لا بد أن تعامل بخصوصية في معظم الظروف العادية.

لكن كثيراً من تقنية المكتبات الرقمية تستخدم في أغراض تجارية إلكترونية، فشركات الإعلان والدعاية تعمل جاهدة في جمع المعلومات عن عملائها (غالباً دون علمهم بذلك)، ثم تبيع بعض هذه المعلومات لبعضهم، كما أن التقنيات المستخدمة لأغراض معينة مثل تسجيل دخول مستفيد على أحد المواقع، يمكن استخدامها وسيلة لتتبع سلوكه دون علمه.

وكما هو وارد في اللوحة رقم (٦-٤)، ينبغي على المكتبات الرقمية أن تعمل على جمع معلومات عن مدى الاستفادة منها، لأن المعلومات الجيدة لازمة لإدارة النظم الآلية وضبطها، وللتكهن بالمشكلات المتوقعة، ووضع خطط التطوير. وبشيء من الحرص يمكن تجميع الإحصاءات عن مدى الاستفادة دون تحديد أشخاص بعينهم، غير أن الحرص لا يتوافر لدى الجميع، فعند معالجة أي مشكلات في شبكة الحاسبات، قد يضطر مدير النظام إلى الاطلاع على أي ملف بالحاسبات أو فحص كل رسالة تمر عبر الشبكة. وقد يحدث قدراً أن يصادف معلومات شديدة الخصوصية أو أعمالاً يجرمها القانون، إذن ما التصرف الصحيح في مثل هذه الأحوال؟ وما الرأي القانوني في هذه الحالات؟

اللوحة رقم (٦-٤)

المكتبات الرقمية والخصوصية

لا شك أن كل من يقدم خدمة عليه أن يتزود بالمعلومات الكافية عن كيفية الإفادة من هذه الخدمة، ولإدارة نظام آلي كالمكتبة الرقمية يتطلب الأمر معلومات عن أداء النظام ومدى الاعتماد عليه، ومدى الإفادة من إمكانياته، وعن اتجاهاته وأقصى ما يمكن أن يستفاد منه. وتحتاج المكتبات والناشرون إلى بيانات إحصائية عن كيفية الإفادة من المجموعات ومدى انتشار بعض الخدمات، كما يعتمد من يقومون بتصميم واجهات التعامل Interfaces على معرفة كيفية تعامل المستخدمين مع المكتبة، وعليه يتطلب أمن المكتبات الرقمية حرصاً في تتبع أنماط الإفادة وتحليل درجات الانحرافات عن المعدلات السنوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من السهولة جمع هذه المعلومات، وإن كانت مواقع الإنترنت تقوم بتجميع بيانات عن كيفية الوصول إلى كل ملف. ومن الأساليب الشائعة في ذلك إحصاء مرات الدخول على المواقع، ونظراً لأن كل صورة في شكل رسم هي في العادة عبارة عن ملف مستقل، فإن المستفيد الواحد قد يقرأ صفحة واحدة يمكن أن يدخل عليها عدة مرات. وهذا الإحصاء يفيد في وضع طريقة للتعامل مع النظام الآلي فقط وليس أكثر من ذلك، وقد يرغب مدير إحدى المجالات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت في التعرف إلى عدد القراء الذين يقرؤون المجلة عن طريق البيانات المتوافرة عن الإفادة من مقالات بعينها. وهكذا فإن عدد المرات التي يدخل فيها القراء على صفحة المحتويات تعد معلومة مفيدة، وكذلك الحال مع عدد مرات الدخول على الصفحة الأولى من كل مقالة، وهذه مقاييس غير مباشرة لا تفرق بين من يقرأ إحدى القصص عدة مرات وبين عدد من يقرأ تلك القصة مرة واحدة. صحيح

أن هذه الوسائل تخبرنا عن عدد مرات الدخول على النظام الآلي، لكنها تعجز عن تقدير عدد القراء الذين يدخلون على نسخ من المواد من خلال المواقع المطابقة أو المخبأة Caches or Mirror. وإذا كان من الممكن التعرف إلى المستفيدين وتحديدهم، يصبح من السهولة البالغة تجميع معلومات عن سبل إفادتهم وكذلك تجميع إحصاءات دقيقة عن ذلك، لكن تبقى الخصوصية هي المشكلة.

وقد تعاملنا مع هذه المشكلة في "جامعة كارنيجي ميلون" على النحو التالي: في كل مرة تم فيها وصول المستفيد إلى مادة بعينها، يتم إنشاء تسجيلية مؤقتة تحتوي على نسخة مختلطة Scrambled من هوية حاسب المستفيد، ثم يتم الاحتفاظ بالتسجيلات المؤقتة في جزء خاص من نظام الملفات لم ينسخ مطلقاً في شرائط احتياطية. وفي كل أسبوع كانت التسجيلات تحلل للخروج بتقرير ليس الهدف منه تحديد كل مستخدم على حدة، بل تجميع معلومات عن عدد جميع القراء الذين بحثوا كل مجموعة من المواد، وكذلك عدد مرات البحوث التي أجريت، ثم يتم بعد ذلك التخلص من كل التسجيلات المؤقتة هذه. وكذلك من خطوات تتبع جميع هويات حاسبات المستفيدين.

براءات اختراع البرمجيات :

بالرغم من قصور القوانين وما يكتنفها من عيوب، فإنها قد أحسنت التعامل بشكل عام مع النمو السريع لعالم استخدام الحاسبات الآلية وشبكة الإنترنت، غير أن الاستثناء الأسوأ هو ما يتعلق ببراءات اختراع البرمجيات، فهناك بعض مجالات القانون لا تزال بعيدة كل البعد عن واقع المجال الذي

تطبق فيه، بل قد يحدث في كثير من الحالات أن يقر مكتب براءات الاختراع في الولايات المتحدة بعض البراءات التي تعد تافهة من وجهة نظر المتخصصين في الحاسبات، وحتى وقت قريب لم يكن بمكتب براءات الاختراع علماء حاسبات مؤهلون وقادرون على تقييم الجانب التطبيقي لبعض الاختراعات، ولا يزال المحكمون يمنحون براءات في غاية العمومية، وتتناول أفكاراً ومفاهيم لم تكن خافية على الجميع منذ سنين، أو أنها تصلح للتطبيق في مجالات أبسط مما هو معروف ومتفق عليه في مجالها.

ويكمن أحد أسباب تلك الفوضى في أن مفهوم الاختراع الذي يستند إليه قانون براءات الاختراعات - كما حدث مثلاً مع قفزة أرشميدس من الماء صائحاً: "وجدتها" - لا يتناسب وعلوم الحاسب الآلي، مع أن هناك أعداداً هائلة من الأفكار الجديدة في عالم البرمجيات، ومجتمع علوم الحاسب مجتمع في غاية التجانس، والمنتسبون لهذا المجتمع عادة ما يتلقون تعليمهم في الجامعات نفسها تقريباً، كما أنهم يستخدمون الحاسبات والبرمجيات نفسها تقريباً، وهناك تبادل غير محدود للأفكار عبر العديد من قنوات الاتصال، مما ينتج عنه أن تتعامل مجموعات متشابهة من الباحثين مع المشكلات نفسها، وتتبع من الأساليب الفنية القياسية نفسها بالطرق المتعددة ذاتها.

ولقد كان هذا النمط من التبادل غير المحدود للأفكار من أهم العوامل الكامنة وراء نجاح الإنترنت والانتشار السريع للمكتبات الرقمية، لذلك فإن قانون براءات الاختراع بما فيه من تركيز على السرية والتقاضي والمواجهة لن ينجم عنه سوى الإضرار بهذه الأنماط.